

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"**

**القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
وتقدير الفحص المحدود عليها**

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
القواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

المحتويات

صفحة

٢-١	- تقرير الفحص المحدود لقواعد المالية الدورية المجمعة
٣	- قائمة المركز المالى المجمعة
٤	- قائمة الدخل المجمعة
٥	- قائمة الدخل الشامل المجمعة
٦	- قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة
٧	- قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٤٨ - ٨	- الإيضاحات المتممة لقواعد المالية المجمعة



وحيد عبد الغفار
وشركاه

س ٦٠ قطعة ٢ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
زهراء المعادى، القاهرة

مصر

٩٣١٠١٠٣١٣٣٣٤: +٩٦٣٠١٠٣٥٣٣٣٤: ف:

info@bakertillywag.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، وملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات المتتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتختصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

بالنسبة للقواعد المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فقد تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر والذي أصدر تقريره المؤرخ في ٢٥ يونيو ٢٠٢٠ برأي غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة.

نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

اعتمدت إدارة الشركة في إعدادها للقواعد المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ على قوائم مالية - للشركة التابعة (سهل حشيش للأستثمار السياحى) بنسبة مساهمة بلغت ٧٨,٤٤% - غير مدققة من مراقب حسابات الشركة التابعة ومن ثم لم تتحقق من صحة وإكمال الارصدة والمعاملات في القوائم المالية للشركة التابعة - سهل حشيش للأستثمار السياحى، ولم تتمكن من القيام بأجراءات مراجعة بديلة للتحقق من تلك الارصدة والمعاملات.

إستنتاج متحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات في القوائم المالية الدورية المجمعة التي كان من الممكن ان تكون على دراية بها اذا ما تم موافاتنا بالقوائم المالية المدققة من مراقب حسابات الشركة التابعة - سهل حشيش للأستثمار السياحي المشار إليها أعلاه ، وفي ضوء فحصنا المحدود لم بنم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح فى - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للمنشأة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيهية إنتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (١-٣٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٠ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجاسة ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠ وترى ادارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وانها مرحلة للكسب في حين يرى المستشار القانوني الخارجي بالشركة أن نسبة كسب أو خسارة القضية قد تكون متساوية . ويرى كلا من المستشار القانوني الداخلي والخارجي للشركة انه بالرغم من صدور التقرير من هيئة المفوضين مؤيداً لقرار الهيئة الا انه تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة. وحتى تاريخه لم يتم الفصل في القضية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.

القاهرة في: ١٤ نوفمبر ٢٠٢٠

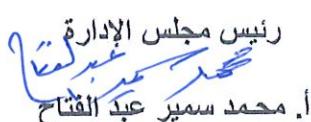
مراقب الحسابات

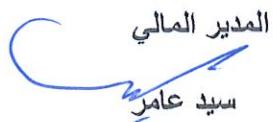
حسن بسيوني البشة
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
وحيد عبد الغفار وشركاه BT

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح رقم	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/١٢/٣١	الأصول
			الأصول غير المتداولة
			أصول ثابتة
			استثمارات عقارية
			مشروعات تحت التنفيذ
			عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
			مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
			أعمال تحت التنفيذ
			المخزون
			عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
			مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			التقوية وما في حكمها
			مجموع الأصول المتداولة
			اجمالي الأصول
			حقوق الملكية
			رأس المال المصدر والمدفوع
			الاحتياطي القانوني
			خسائر مرحلة
			حقوق مساهمي الشركة القابضة
			الحقوق غير المسيطرة
			اجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
			التزامات ضريبية مؤجلة
			مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طولية الأجل
			مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
			مخصص مطالبات
			دفعات مقدمة من العملاء
			دائعون وأرصدة دائنة أخرى
			مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل
			النفاذ التدريجي لاستكمال تنمية الأرضي والوحدات المباعة
			مجموع الالتزامات المتداولة
			اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرا معها.
 - تقرير الفحص المحدود "مرفق".

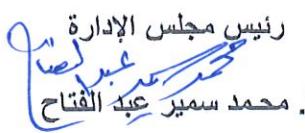
رئيس مجلس الإدارة

 أ. محمد سمير عبد الفتاح

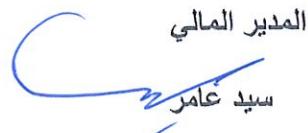
المدير المالي

 سيد عامر

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	
١١٥٨٨٨٤١	١٥٠٩٤٧٨٩	٤٢٨٢٢٩٦٣	٩٢٢٥٦٤٨٢	(١٩)
٤٠٠٩٤٤١٤	٢٩٥٨٢٦٢٧	٨٩٨٧٦٨٠٢	٦٩٨٤٨٤٥٩	(٢٠)
<u>٥١٦٨٣٢٥٥</u>	<u>٤٤٦٧٧٤١٦</u>	<u>١٣٢٦٩٩٧٦٥</u>	<u>١٦٢١٠٤٩٤١</u>	<u>إيرادات النشاط</u>
(٦١٢٩٢٧٢)	(١١٧٤١٧٩٣)	(٢٦٠٦٩٣٧٨)	(٣٥٧٤٤٩٥٩)	(٢١)
(٤٨٣١٠١٢٧)	(٣٤٢٠٩٢٩٦)	(١١٤٩٥٢٩٣٥)	(٨٤٦١٣٤٦١)	(٢٢)
(٥٤٤٣٩٣٩٩)	(٤٥٩٥١٠٨٩)	(١٤١٠٢٢٣١٣)	(١٢٠٣٥٨٤٢٠)	إجمالي إيرادات النشاط
(٢٧٥٦١٤٤)	(١٢٧٣٦٧٣)	(٨٣٢٢٥٤٨)	٤١٧٤٦٥٢١	تكلفة الحصول على الإيراد
٤٦٠٩٨٥٩	٣٠٨٤٥٢٧	١٠١٠٦٢١٥	٨٩٠٤٨٧٢	(٢٣)
(٩٦٠٢٣٦٨)	(٣٤٣٧٦٧٥)	(٢٧٨٨٤٣٥٤)	(١٣٥٩٩٣٧٢)	(٢٤)
(١٠١٢٢٣٩٢)	(٧٣٠٩٩٢٧)	(٢٩٢٨١٨٥٥)	(٢٦٥١٤١٤١)	(٢٥)
٤٤٦٢٠٠٧	--	١٥٨٤٦٩٨	(١٤٨٢٩٣٤٣)	(٢٦)
(١٣٤٦٩٠٣٨)	(٨٩٣٦٧٤٨)	(٥٣٧٩٧٨٤٤)	(٤٢٩١٤٦٣)	نتائج أنشطة التشغيل
١٣٢٧٤٥٥٢	١٠٢٧٥٤٦٧	٣٨٤٦٥٧٥١	٣١٧٥١٣١٣	فوائد مؤجلة مستدعاة
(٥٨٨١٦٨١)	(٦٥٦٠٢١٤)	(٢١٧٢٠١٠٣)	(٢٤٠٧٨٥٥)	صافي إيراد (تكلفة) التمويل
<u>(٦٠١٦١٦٧)</u>	<u>(٥٢٢١٤٩٥)</u>	<u>(٣٧٠٥٢١٩٦)</u>	<u>٢٥٠٥١٩٩٥</u>	<u>ربح (خسارة) الفترة قبل الضرائب</u>
٣٥٤٨٨١٣	٣٧٦٣٤٢١	٢١٧٥٣٠٨٢	(٢٨٦٨٩٣٦)	(٢٨) ضريبة الدخل
<u>(٢٤٦٧٣٥٤)</u>	<u>(١٤٥٨٠٧٤)</u>	<u>(١٥٢٩٩١١٤)</u>	<u>٢٢١٨٣٠٥٩</u>	<u>صافي ربح (خسارة) الفترة بعد الضرائب</u>
(٤٧٨٨٥٢٤)	(٣١٨٤٥٧٥)	(٢٤٥٠٩٥٣٧)	٢٢١٢٤١٨٦	مالكى الشركة الأم
٢٣٢١١٧٠	١٧٢٦٥٠١	٩٢١٠٤٢٣	٥٨٨٧٣	الحقوق الغير مسيطرة
<u>(٢٤٦٧٣٥٤)</u>	<u>(١٤٥٨٠٧٤)</u>	<u>(١٥٢٩٩١١٤)</u>	<u>٢٢١٨٣٠٥٩</u>	<u>نصيب السهم فى ربح (خسارة) الفترة - مالكى</u>
(٠٠٠٥)	٠٠٠٣	(٠٠٢٣)	٠٠٢١	<u>الشركة الأم</u>

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

سيد عامر

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	صافي ربح (خسارة) الفترة
(٢٤٦٧٣٥٤)	(١٤٥٨٠٧٤)	٢٢١٨٣٠٥٩
--	--	--
<u>(٢٤٦٧٣٥٤)</u>	<u>(١٤٥٨٠٧٤)</u>	<u>٢٢١٨٣٠٥٩</u>
<u>(٤٧٨٨٥٢٤)</u>	<u>(٣١٨٤٥٧٥)</u>	<u>٢٢١٢٤١٨٦</u>
<u>٢٣٢١١٧٠</u>	<u>١٧٢٦٥٠١</u>	<u>٥٨٨٧٣</u>
<u>(٢٤٦٧٣٥٤)</u>	<u>(١٤٥٨٠٧٤)</u>	<u>٢٢١٨٣٠٥٩</u>

بنود الدخل الشامل الأخرى
اجمالي الدخل الشامل الآخر عن الفترة

يوزع كما يلى :-
مالكى الشركة الأم
الحقوق غير المسيطرة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
محمد سمير عبد الفتاح
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
سيد عامر
سيد عامر

الشركة المصرية للمتعاقبات السياحية "شريك مساهمة مصرية"
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

البيان	رأس المال المصدر والمنفوع	الاحتياطي القانوني	حقوق مساهمي الشركاء الفاضلة	الحقوق غير الملكية المسisterة / الأقليية	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١٧٩٩/١٠/٣١	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠٠	٨٧٣٥٥٣٧٥٨	٨٥٦٧٥٣٤٦٣	٨٥٦٧٥٣٤٦٣
صافي حسالة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	—	—	(٣٢١٢٦١١٧)	(١٩٨٠١٣٣٥)	(١٥٢٩٩١١٤)
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠٠	٨٥٣٤٤٦٤٢١	٨٤١٤٥٣٣٠٩	٨٤١٤٥٣٣٠٩
الرصيد في ١٧٩٩/١٠/٣١	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠٠	٨٧٣٥٥٣٧٥٨	٨٥٦٧٥٣٤٦٣	٨٥٦٧٥٣٤٦٣
صافي ربح المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	١٤٧٨١٤٨٦٥	١٠٥٠٠٠٠٠	٨٧٣٥٥٣٧٥٨	٨٥٦٧٥٣٤٦٣	٨٥٦٧٥٣٤٦٣

- الإضلاعات الشرفية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقراً محظياً.

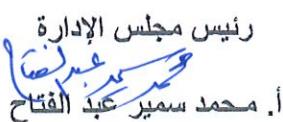
رئيس مجلس الإدارة
محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
سيد عاصم

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	ايضاح رقم	
(٣٧٠٥٢١٩٦)	٢٥٠٥١٩٩٥		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٧١٧٧٥١٤	٩٦٤٠٥١٢		صافي ربح (خسارة) الفترة قبل الضرائب
٢٩٩٣٨٩٦	١٤٧٥٩٠١٩		تعديلات لتسويقة صافي ارباح (خسائر) الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٥٣٥٨١٩٦)	--		اهمال اصول ثابتة واستثمارات عقارية
١٧٣١٠٩٧	٧٠٣٢٤		عبء الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
(٩٥١٤٩٥)	--		رد عباء الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
(١٧٩٩)	(٣١٠٠)		مخصص مطالبات مخصصة انتفي الغرض منها
(٦١٦٥٧٤٩)	(٤٨٣٨٧٠٩)		الأرباح الرأسمالية
(٣٨٤٦٥٧٥١)	(٣١٧٥١٣١٣)		فوائد دائنة محصلة
٢٥٩٠٤٣٧٤	٧٢١٢١١٣		صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
(٤٠١٨٨٣٠٥)	٢٠١٤٠٨٤١		فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(١٧٤٩٧٣٢)	٨٠١٥٠١٧		ارباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(١٥٢٨١٠)	(٣٧٤٨٢٧)		التغير في :-
(١١٨٤٤٥٣٣٩)	٨٨١٣٠٠		أعمال تحت التنفيذ
(٢٥٤٤٣٣٧١)	(١١٦٩٦٠)		المخزون
(١٠٨٧٧٨٠٦)	(٦٧١٦٨٧٠)		العملاء وأوراق القبض
١٧١٤٠٩٢٦٨	(٢٠١٤١١٨٣)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(١٤٢٥٢٧٨٥)	(١٠٥٥٢٨٢٢)		التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
(٣١٢١٨٣٩)	٢١٢٩٧٢٩		عملاء - دفعات مقدمة
(٣٤٤١٣)	--		دائنون و أرصدة دائنة أخرى
(٤٢٨٥٧١٦٢)	(٦٧٣٥٧٧٥)		مستحقات الهيئة الت pemية السياحية
(٤٠١٨٢٠٨)	(٣٣٩٥٤٢)		المستخدم من المخصصات
١٧٩٩	٣١٠٠		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
٣٤٧٤٠٣٧٨	--		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٦٨٩٣٦٥٩	٤٨١٨٦١١		مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٣٧٦١٧٦٢٨	٤٤٧٩٠٦٩		مقبولضات من بيع أصول ثابتة
(٥٢٣٩٥٣٤)	(٢٢٥٣٦٠٦)		التغير في قيمة الودائع لأجل (أكثر من ثلاثة شهور)
٩٨١٢٤٠٢٩	١١٢٦٢٢٧١٦		فوائد دائنة - محصلة
٩٢٨٨٤٤٩٥	١١٠٣٦٩١١٠		صافي التدفقات النقدية المتاحة من انشطه الاستثمار
			صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
			النقدية وما في حكمها اول الفترة
			النقدية وما في حكمها اخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

سيد عامر

- ١- نبذة عن الشركة

(ا) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦ ،
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري ،
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤/١) شارع عزيز أبااظة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس الإدارة السيد الاستاذ / محمد سمير عبد الفتاح
- تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٠ .

(ب) غرض الشركة

ب- ١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكنى متكملاً بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهدأً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

ب- ٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مراقبها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسکواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها . ووفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالي:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإدارة وبيع ويجار الشقق الفندقية وال محلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مراقبها وكذلك إنشاء وإقامة كافة المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مراقبها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء ومتلك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها ومتلك وتشغيل وحدات بحرية ويخت السفاري ومراكيز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك إقامة وإدارة المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير واقامة ومتلك القرى والفنادق والمنتجعات والمراكز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحي واعمال الترويج والتشويق السياحي بما في ذلك سياحة المؤتمرات وإقامة وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء وإستئجار وتعمير الأراضي سواء بالبناء أو بأى طريقة أخرى ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلتحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية . وتمتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٧٨.٤٣٪ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي .

الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملية التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة وشراكتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. تعدد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تغيرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضه في هذه القوائم المالية المجمعة:-

١-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والإلتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلى الأسس التي تم أتباعها لأغراض التجميع

تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة بإستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.

كما يتم قياس كلا من المقابل المادى المحول وكذا صافى قيم الأصول المقتناة القابلة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

ويتم إجراء اختبار الأض محلال سنويًا للشهرة الناتجة من عملية. وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاوضية يتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.

لا يتضمن المقابل المادى المحول المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقاً بين المنشأة المقتنة والمقتناة وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادى المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الإلتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتنتمي معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية ، بخلاف ما سبق فان أي مقابل مادى محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بحسبها في القيم المعترف بها في صافى الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتنة. التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدى إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والإلتزامات والحقوق غير المسيطرة ويند الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقاً بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

ت تكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس لها حقوق في الأصول والتعهدات بالإلتزامات المرتبطة بالترتيب.

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشريخالية ولكنها لا يمت إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافى الأصول المرتبطة بالترتيب.

يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة بإستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة

بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستبعادات من القوائم المالية المجمعة

يتم استبعاد كلاً من الأرصدة والعمليات المتباينة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتباينة بين المجموعة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطي مؤشرًا لاضمحلال قيمة الأصل المحول.

٤-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملات.

ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفارق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:-

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فروق الترجمة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٤-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (١٤-٣-ج) وخصائص الأضمحلال (١٤-٣).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل، بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعماله المباشره والتکاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناصها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف عمرها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكاليف الدفترية للأصول الثابتة تكاليف إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكاليف وكذلك يمكن قياس التكاليف بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأعمار الإنتاجية	الأصل
بالسنوات	
من ٣٠ إلى ٥٠ سنة	مباني و كرافنات
من ٥ إلى ١٠ سنوات	آلات ومعدات
من ٣ إلى ١٦ سنوات	أثاث ومجروشات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
من ٣ إلى ٥ سنوات	أجهزة و أدوات كهربائية و كمبيوتر
٣ سنة	محطات التحلية والصرف والمعالجة
١٠ سنوات	أعمال إنشائية
٣٠ سنة	أعمال ميكانيكية
٣٠ سنة	خزان المياه
١٠ سنوات	المخازن
٢٥ سنة	الشبكات والمراافق
١٠ سنوات	الرصيف البحري
١٠ سنوات	مطعم الشاطئ
٥ سنوات	المطابخ ومهام التشغيل
	شبكة الاتصالات و الانترنت

هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفظ بها وجرى أعداد مخطط يستخدمها أو المحفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأرضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الأض محلل المجمعة، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الأض محلل بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً لطريقه القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري، ولا يتم إهلاك الأرضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

العمر الإنتاجي المقدر	
بالسنوات	
٤ سنة	مباني وإنشاءات
٥ سنوات	ملحقات المباني والإنشاءات
١٠ سنوات	أعمال التكييف والمحوولات ولوحة الكهرباء
	المصاعد

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللزمه لتجهيز الأصل إلى حاليه التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحةً للإستخدام في الغرض الذي تم اقتائها من أجله. ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال - إن وجدت (إيضاح ١٤-٣).

٦-٣ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإئتمان ومصروفات البيع ويتم تعويض المنصرف من المخزون بإستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة الازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها وترج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالى بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأرض المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأرضي (إيضاح ٨-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقاديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ١٤-٣)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ حكمها النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: اصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض و مدینیات ، و اصول مالية متاحة للبيع.

تقوم المجموعة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: إلتزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقه إلتزامات مالية أخرى.

الأصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم المجموعة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والإلتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي فى معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تتحفظ المجموعة بالسيطرة على الأصل المحول، على ان تعرف فقط كأصل او إلتزام بالناتج عن الحقوق او الإلتزامات الناشئة او المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد المجموعة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخالص منه او الغائه او انتهاء مدتة الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، وفقط عندما تمتلك المجموعة حالياً الحق القانوني القابل النفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد.

الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتاء أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح أسمهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتاء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتاء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتاء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأض محلل واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا إلى الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة -القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتاء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح.

أو الخسائر عند تكبدتها ، تناقص الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة اي مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة مخصوصا منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتاء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة.

المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

٤-١١- الأض محلال:

الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخير في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكالفة. وتعتبر المجموعة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقديرها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقديرها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقديرها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم اضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن اضمحلال وقيمة الخسائر المتکبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصوصة بسعر الفائدة الفعلية الأصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت المجموعة انه لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة اضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الأض محلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تقييم الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجموعة في احتياطي القيمة العادلة ويعرف بها في الربح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجموعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الربح أو الخسائر الفرق بين تكفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصاً منها أي خسارة في الأض محلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الربح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لآداب دين مبوبة كمتاحة للبيع في أيه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة الأض محلال القيمة في الربح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة الأض محلال القيمة هذه في الربح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر الأض محلال القيمة المعترف بها في الربح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في آدا حقوق ملكية مبوبة كمتاحة للبيع في الربح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الأض محلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الأض محلال في الربح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الأض محلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية.

الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة (بخلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأض محلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الأض محلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار الأض محلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى المجموعة المقتبة والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستدامية أيهما أكبر ، القيمة الإستدامية للأصل هي القيمة الحالية للتغيرات النقدية المستقبلية المتوقعة حدها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الأض محلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة الأض محلال في الربح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيف القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن الأض محلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الأض محلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الأض محلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موضوع به لنبض الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم شركات المجموعة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تتحفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتتوفر توقع كافٍ عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة لمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأرضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/فيلات) يتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة يتحقق إيرادات المطعم المملوک للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم، كما يتحقق الإيراد الخاص بإيجارات الشقق الفندقية والمحلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمرة فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتداء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٣- الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- الفوائد الدائنة
- الفوائد المدينة
- توزيعات أرباح
- صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع
- صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي
- خسائر اضمحل الأصول المالية بخلاف العملاء
- صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة بإستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

٤- ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصرف في أرباح أو خسائر الفترة ، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، بإستخدام أسعار الضرائب (قوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة لفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي يتنتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

الاعتراف الأولى بالشهرة،

أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

(١) ليس تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة ومحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفرق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفرق الموقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الالزام في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢-٢ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبديل الأسهم المشترى كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

٣-٢ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كإلتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص "نصيب السهم في الأرباح" وتم الإفصاح عن نصيب السهم في قوائم المالية المجمعة.

الشركة المصرية للمنجذبات السيلانجية (شركة مساهمة مصرية)
إلا يضاف المتنممة للمقاوم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جنيح المبلغ لواردة بالإضافات المتنممة للمقاوم المالية المجمعة بالجنية المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأخرون الشابة

* تكاليف إمدادات الأصول الثابتة المملوكة على قائمة الدخل عن الفترة موزعة كالتالي :-

卷之六

أهلاك اداري و عمومي ايضاح رقم (٢٥)
اهلاك تشجيعي ايضاح رقم (١١، ١)

10 V9 VV13 11 V9 VV13

الشركة المصرية للمنتخبات السياحية (شركة مساهمة مصرية) الأيدسات المتممة للقائم المالىية المجتمع عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ جميع المبالغ الوداء بالإيدسات المتممة للمقائم المالىية المجتمع بالجنية المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦٠ - الاستثمارات العقارية

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠ سبتمبر

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلى:-

الرصيد في ٢٠٢٠/٩/٣٠	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٠/١/١	
٧ ٦٧٣ ١٨٨	--	٧ ٦٧٣ ١٨٨	تغذية شبكة الكهرباء بمنتجع سهل حشيش
٣ ٨١٩ ٦٤٠	٣٤ ٢١٩	٣ ٧٨٥ ٤٢١	مشروعات متعددة
٢ ٢٦٠ ١١٧	--	٢ ٢٦٠ ١١٧	الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء
١٣ ٧٥٢ ٩٤٥	٣٤ ٢١٩	١٣ ٧١٨ ٧٢٦	

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠	١- تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
٤٢ ٢١٦ ٥٥٤	٤٢ ٦٩٥ ٨٢٥	٢- تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
١٣٧ ٦٤١ ٢٥٦	١٣٩ ٩١٦ ٠٣٥	٣- تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
٣١٠ ٣١٤ ٧٢٠	٣١١ ٤٤٥ ٠٤٠	٤- تكلفة أعمال مشروع صوارى
١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	٥- تكلفة أعمال مشروع جمران
١١ ٨٣٣ ٧٤٥	١٣ ١٨٧ ٢٧٧	٦- تكلفة أعمال مشروع تو سيفينتى (٢٧٠)
٢ ٦٣٦ ٩٥١	٢ ٧١٥ ٧٣١	٧- تكلفة أعمال مشروع طوابا (Tawaya)
٦٧ ٢٦٧ ٦١٣	٥٢ ٩٨٨ ٥٧٢	٨- تكلفة أعمال مشروع باي فيليج (Bay Village)
١٢ ٧٨٨ ٩٣٥	١٣ ٧٠٨ ٩٢٧	٩- تكلفة أعمال مشروع باي كندوز (Bay Condos)
٣ ٢١٧ ٦٢٨	٣ ٢٤٤ ٤٧٨	١٠- تكلفة مشروعات متعددة
٢٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	يخص:
(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	الإضمحال فى قيمة الاعمال تحت التنفيذ
٥٨٨ ١٣٦ ٩٠٢	٥٨٠ ١٢١ ٨٨٥	

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

تم تخصيص أراضى تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضى صحراوية بمركز سهل حشيش السياحى بالبحر الأحمر بغرض تعميمها سياحياً والمبرم فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٦٥ ٠٢٤ متر مربع.

هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ لتنفيذ تمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المُعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٢ ٣٠٤ ٧٢٣ ٣٠٢ ٧٢٣ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١٠٢٩ جنيه مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٥٠ ٨٦٤ ٧٨٩ جنيه مصرى (مقابل ٤٩٢ ٤٩٢ ١١٥ ١١٥ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠٠٥٣ جنيه مصرى (مقابل ٤٩٠٩٧ ٤٩٠٩٧ جنيه مصرى للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٤٥٥ ٤٥٥ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٦/٥/٢٠٠٦ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية وفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٢١٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٠٧٧٩٨٤ متر مربع.

بلغت التكفة التقديرية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٩٠٦٨٦٧٤٦٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨.٩٦ جنيه مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٣٠٤٣٣٢٣٠٦ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٢٦٧٣٩٥٢٩٣ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩) بمتوسط تكفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٤.٦٤ جنيه مصرى (مقابل ٦٢٠٣٢ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٢٣١٨٦٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيتها الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١٠٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١٠٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد . وقد تم سداد دفعة ٢٠٪ من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أجمالي ٢٣٤٢٧٥٦٧٣٤٢٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٤٣٢٨٥٢٩٤ جنيه مصرى في حينه.

وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٨٣١٢٢٩٦ متر مربع بعد استزالت مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ بأثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلى.

وقد بلغت تكافة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة طبقاً للقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤١٩٤٢٤٠٧٤٠٤٥٠٢٣١ جنية مصرى، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ وقدره ١٨٨٧٤٩٥٤١ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٣٤٢٣٠٧٨٩٧٨٩٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - التزامات طويلة الأجل إيضاً رقم (١٥).

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقواعد المالية المجمعه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقواعد المالية المجمعه بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) ، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري وما زالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (١-٣٣).

بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٣٠٠ ٩٩٤ ٧٩ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٩٨٠ ٨٦٣ ٧٨ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

يتمثل في قيمة التكاليف المتبقية في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢٠٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية ، وذلك لمدة تسع سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد .

- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بالإضافة إلى مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهدًا للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلتزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

- وجاري حالياً إعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وتحري إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإنخفاض في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صوارى وتتمثل أهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم إثبات إنخفاض في قيمة التكاليف السابقة إنفاقها على المشروع بمبلغ ٣٦ ٨٩٢ ١٠ جنيه مصرى.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكاليف المتبقية لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتألي أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأرضى بما يتاسب مع المخطط العقاري المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٧ مشروع توسيفنتى

يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائى لمشروع تو سيفنتى والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة سكنى سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الإجمالية ٣٥٤ ٤٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة إنشائية متوقعة تبلغ تقريباً ٤٦١ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ و تقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكاليف الاستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية .

٧-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - طوابيا

يتمثل البند في قيمة المبالغ المنصرفة عن عقد الشراكة والتطوير المبرم بين شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي "الشركة التابعة" ، وشركة بالم هيلز طبقاً لبيان التعاقد الذي ينص على قيام شركة بالم هيلز بأعمال التسويق والمبيعات لمشروع الشقق الفاخرة بالمدينة القديمة على أن تتحمل شركة بالم هيلز بتكاليف العاملين القائمين عن أعمال التسويق والمبيعات مع إلتزامها ببيع الوحدات خلال عامين (قابلة للتجديد) مقابل حصولها على عمولة قدرها ٢٥٪ من إجمالي الأرباح وتحسب من إيراد المشروع بعد خصم تكاليف المشروع وتلتزم شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى بتمويل عملية التطوير قبل البدء فى عملية البيع بمبلغ ١٠٥ مليون دولار امريكي على أن ترد للشركة من حساب المشروع قبل أية مصروفات أخرى .

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي فيليج (Bay Village)
يتمثل البدن في مشروع بمساحة حوالي ١١ ألف متر مربع لإنشاء وحدات فندقية بعدد ١٨٥ وحدة وبتكلفة تقديرية إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه مصرى.

٩-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي كندوز (Bay Condos)
يتمثل البدن في مشروع بمساحة حوالي ٣ ألف متر مربع لإنشاء وحدات فندقية بعدد ٦٠ وحدة وبتكلفة تقديرية إجمالية ٥٢ مليون جنيه مصرى.

وتمثل تكلفة أعمال تحت التنفيذ لمشروعات الشركة التابعة المبينة عاليه فيما يلى:-

٢٠١٩/١٢/٣١ ٢٠٢٠/٩/٣٠

٦٩ ٥٦١ ٥٢٠	٨٠ ٠٣٧ ٥٠٨
٣٦ ٠٦٩ ٧٠٢	٣٦ ٠٦٩ ٧٠٢
(٣٨ ٥٥٤ ٦١٠)	(٦٣ ٣٠٩ ٦٣٩)
١٩١ ٠٠١	١٩١ ٠٠١
<u>٦٧ ٢٦٧ ٦١٣</u>	<u>٥٢ ٩٨٨ ٥٧٢</u>

١- مشروع طوايا

أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوايا)
صافي أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ للمشروع
(يخص) يضاف:

نصيب الشقق المسلمة من تكلفة أعمال المشروع

نصيب الشقق المرتدة من تكلفة أعمال المشروع

اجمالي مشروع طوايا

٢- مشروع باي فيليج (Bay Village)

تكلفة الأراضي المحولة من الاستثمار العقاري للمشروع
تكلفة أعمال متنوعة والدفعتات المقدمة عن تصميمات المشروع

اجمالي مشروع باي فيليج

٣- مشروع باي كندوز (Bay Condos)

تكلفة الأراضي المحولة من الاستثمار العقاري للمشروع
تكلفة أعمال متنوعة والدفعتات المقدمة عن تصميمات المشروع
اجمالي مشروع باي كندوز

٨- المخزون

٢٠١٩/١٢/٣١ ٢٠٢٠/٩/٣٠

٤ ٦١٥ ٥١٥	٤ ٩٩٠ ٣٤٢
<u>٤ ٦١٥ ٥١٥</u>	<u>٤ ٩٩٠ ٣٤٢</u>

مخزون مهام الصيانة وقطع الغيار بالموقع

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩ - عملاء وأوراق القبض

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠
١١٤١٦٧٧٩٨٧	١١٣١٨٥٥٧٩٣
٢٤٧٥٣٧٤٤	٢٠٦٦٢٩٣٤
١٤٣٥١٠٢٤٦	١٨٨٥٢٩٩٤٤
<u>١٣٠٩٩٤١٩٧٧</u>	<u>١٣٤١٠٤٨٦٧١</u>
(٥٧٧٦٤٤١)	(٣٤٤٧٥٥٢٠)
(١١٩٧٧١٧١٧)	(١٣٤٥٣٠٧٣٦)
<u>١١٣٢٤٠٥٨٤٩</u>	<u>١١٧٢٠٤٢٤١٥</u>

أ- الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

عملاء - أراضي

عملاء وأوراق قبض مشروع جمران

عملاء - خدمات وإدارة المنتجع

الفوائد المؤجلة

مجمع الإضمحلال في رصيد العملاء (*)

ب- شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

٣٣٦٩٠٣٠٧٥	٢٩٥٤٢٧٤٧٥
٩٩٦٥٧٣	٩٥٢٢٦٤
(٨٢٥٤٤٣٢)	(٩٤٥٢٣٣٤)
<u>٣٢٩٦٤٥٢١٦</u>	<u>٢٨٦٩٢٧٤٠٥</u>
<u>١٤٦٢٠٥١٠٦٥</u>	<u>١٤٥٨٩٦٩٨٢٠</u>

وتمثل في :-

عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة

عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

-بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ من عملاء الشركة -أراضي والمجلة السداد مقابل أرصدمائهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالي ١٣٩٦٩٣٣٩ دولار أمريكي وبلغ حوالي ١٤٢٦٠٤٤٥٦ جنيه مصرى.

(*) يمثل رصيد الإضمحلال في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة أرصدة العملاء طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامه، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

وتمثل حركة رصيد مجمع الإضمحلال في قيمة العملاء خلال الفترة:-

الرصيد في ٢٠٢٠/٩/٣٠	المكون خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٠/١/١
١٣٤٥٣٠٧٣٦	١٤٧٥٩٠١٩	١١٩٧٧١٧١٧

مجمع الإضمحلال في قيمة العملاء

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٠ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/٩/٣٠</u>	عهد نقدية وسلف
٦٩١ ٨١١	٣٠٣ ٧٨٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢ ٢٧١ ٠٤٠	٨٦٧ ٩٩٨	تأمينات لدى الغير
٨١٢ ٥٣٦	٧٨٨ ٥٣٦	إيرادات مستحقة
٧٥٤ ٨٩٤	١ ١٣٥ ٢٢٥	فوائد وعوائد مستحقة
٣٣٥ ٦٣٠	٣٥٥ ٧٢٨	حصة مشاركة وعمولات بيع الوحدات السكنية
٢٢ ٣٥٩ ٥٧٨	١٩ ٥٠٣ ٨٧٧	دفعتات مقدمة لمقاولين وموردين
٩ ٣٦٩ ٦٧٩	١٣ ٣٩٠ ٤٤٧	مدينون متتنوعون
١ ٤٩٩ ٠٩٩	١ ٥٠٠ ٥٨٠	ضرائب خصم من المنبع-مدينة
١ ٨٦٧ ٢٥٣	٢ ٢٥٣ ٩٢٠	ضرائب إقرار دخل مسددة مقدماً
١ ٥٣٤	--	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
<u>١ ٤٥٢ ٨٣٩</u>	<u>١ ٤٥٢ ٨٣٩</u>	
<u>٤١ ٤١٥ ٨٩٣</u>	<u>٤١ ٥٥٢ ٩٣٨</u>	مجمع الإضمحلال في قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>(٣ ٥٨٠ ٣٦٦)</u>	<u>(٣ ٥٨٠ ٣٦٦)</u>	
<u>٣٧ ٨٣٥ ٥٢٧</u>	<u>٣٧ ٩٧٢ ٥٧٢</u>	

(*) يمثل في قيمة الباقي المسدد بالإضافة لالمأمورية الضرائب بمبلغ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ١٢٧ ٩٥٦ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠٢٠/٩/٣٠ مبلغ ٢٠٢٠/٩/٣٠ مبلغ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصرى. هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١ - النقدية وما في حكمها

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/٩/٣٠</u>	نقدية بالصندوق
٢٨٨ ٥٣٣	٧٤٦ ٩٧٧	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى
٦٣ ١٧١ ٩٩٠	٥٢ ٢٧٥ ٧١٢	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٤ ٧٩١ ٠٤٧	٥ ٠٧٧ ٧٤٥	بنوك - حسابات جارية - يورو
١ ٢٧٢ ١١٢	١ ٩٥٥ ٣٠٩	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
٥٠١ ٩٣١	٩١ ٨٢١	بنوك - ودائع - جنيه مصرى
٤١ ٢٩٥ ٥١٠	٤٨ ٣٥٨ ٢٤٤	شيكات تحت التحصيل
<u>١٣٠١ ٥٩٣</u>	<u>١ ٩١٣ ٣٠٢</u>	
<u>١١٢ ٦٦٢ ٧١٦</u>	<u>١١٠ ٣٦٩ ١١٠</u>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢ - مخصص مطالبات

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠	
٣١ ٩٦٤ ٣٦٧	٣٢ ٥٢٩ ٣١٤	رصيد أول الفترة / العام
١ ٩٢٨ ٦٠٢	٧٠ ٣٢٤	المكون خلال الفترة / العام
(٩٥١ ٤٩٥)	--	مخصصات انتقى الغرض منها خلال الفترة / العام
(٤١٢ ١٦٠)	--	المستخدم خلال الفترة / العام
<u>٣٢ ٥٢٩ ٣١٤</u>	<u>٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨</u>	* الرصيد آخر الفترة / العام *

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٣ - دفعات مقدمة من عملاء

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠	
٥٤ ٩٤٣ ٧٠٥	٣٠ ٧٢٤ ١٣٥	دفعات تعاقد أراضي
١ ٠٧١ ١٣١	١ ٠٥٦ ٣١٧	دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
٣ ٤٠٦ ٥١٦	٢ ٩٣٠ ٧٥٣	دفعات تعاقد وحدات مشروع تو سيفينتي
٥ ٧٠٤ ١٠٨	١٢ ٥٨٤ ٤٢٠	مقدمات حجز وحدات مشروع جران
٢٦٠ ٥٤٤	٢٦٠ ٥٤٤	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار - الشركة التابعة
٨٠٥ ٤٠٦	٤٥٥ ٦٥٠	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع طوايا - الشركة التابعة
١ ٠٥٤ ٦٥٠	٥٤٢ ٦٤٨	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع باي فيليج - الشركة التابعة
١٠٠ ٠٠٠	--	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع باي كندوز - الشركة التابعة
--	٤ ٠٨٥	دفعات مقدمة خدمات أخرى
<u>٦٧ ٣٤٦ ١١٠</u>	<u>٤٨ ٠٣٢ ٥٥٢</u>	

١٤ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠	
٩٢ ٧٠٣ ٢٩٠	٩٢ ٠٧٥ ٨٧٤	مقاولين ووردين وأوراق دفع *
٢ ٦٥٦ ٢٠٩	٣ ٤٧٣ ٧٤٠	مقاولين ضمان أعمال
١ ٩٤١ ٣٦٨	١ ٩٤١ ٣٦٨	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٢ ٥٣٨ ٤٢٢	١٩ ٨٤٨ ٩١٠	المستحق لجهات حكومية
٢١ ٥٢٠ ٧٩١	٢٤ ٦٠٣ ٠٧١	مصاروفات مستحقة
١٦٥ ٠٠٠	٢٣٠ ٩٠٤	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٤٣ ١٠٤ ٠٨٤	٤٥ ٣١٧ ٢٧٠	تأمينات صيانة
٨٠١ ٩٧٢	٨٧٠ ٧٠٧	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	دائنون توزيعات
٣٩٧ ٨٢٦ ١٤٨	٣٧٤ ٠٧٨ ٦٤٨	إيرادات مؤجلة **
٩١ ٧١٣ ٠٠٠	٩٠ ١١٧ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى ***
٣٣ ٨٢٢ ٢٥٦	٣٤ ٠٣٢ ٥١٨	دائنون متتنوعون
<u>٦٩٩ ٢٩٥ ٣٤٧</u>	<u>٦٨٧ ٠٩٢ ٨١٧</u>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

* يتضمن الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ مبلغ قدره ٩٠٢ ٣٤٠ جنيه مصرى مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ٦٨٩ ٦٧٤ جنيه مصرى شيكات صادرة لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

** يتضمن الرصيد ما يلي :-

١- يتمثل بند إيرادات مؤجلة لمشروع طوابا في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٤٧ عقد مبرم باجمالي مبلغ ٥٨٩ ٠٨٨ بالإضافة إلى عدد ٧ وحدات مستلم عنهم شيكات بكمال سعر بيع تلك الوحدات بمبلغ ١٨٧٠٢ ١٣٠ جنيه مصرى وجاري إبرام عقود لهم .

٢- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة باي فيليج في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ١١٨ عقد مبرم باجمالي مبلغ وقدره ٦١٦ ١٥٤٤ ١٩١ جنيه مصرى بالإضافة إلى عدد ٩ وحدات مستلم عنهم شيكات بكمال سعر بيع تلك الوحدات بمبلغ وقدره ٦٦٨ ٧٩٠ ٢٦ جنيه مصرى وجاري إبرام عقود لهم .

٣- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة لمشروع باي كوندوس في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٢٣ عقد مبرم باجمالي مبلغ ٢٨٤ ٤١٣ بالإضافة إلى عدد وحدة مستلم عنهم شيكات بكمال سعر بيع تلك الوحدة بمبلغ ٦٤٠ ٨٢٧ جنيه مصرى وجاري إبرام عقد لها .

**** يمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥٠٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١١٧ ٠٠٠ ٩٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقادمت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢-٣٣) الموقف القانوني .

١٥- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

				بيان
٢٠١٩/٩/٣١		٢٠٢٠/٩/٣٠		
قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	
١٢٢ ١٩٥ ٩٣٩	--	١٢٢ ٧٥٢ ٢٢٤	--	المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي *
--	٥٥٠ ٧٧٣ ٣٧٠	--	٥٤١ ١٨٨ ٧٤٩	المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة **
١٢٢ ١٩٥ ٩٣٩	٥٥٠ ٧٧٣ ٣٧٠	١٢٢ ٧٥٢ ٢٢٤	٥٤١ ١٨٨ ٧٤٩	الإجمالي

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المنتفق عليها مع الهيئة كما يلي :-

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١.٢٥ جنيه للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١٠.٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧٥٪ من قيمة التصرف أو ١١.٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر .

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
لإيضاحات المتقدمة لقواعد المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتقدمة لقواعد المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١٠.٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأرضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصصة للإسكان السياحي، * يمثل البند في باقي قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-٧)

١٦ - رأس المال

تم تحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى.

رأس المال المصدر والمدفوع

بيان رأس المال المصدر والمدفوع مبالغ وقدره ١٠٥٠٠٠٠٠ جنية مصرى وعدد الأسهم
١٠٥٠٠٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل قمة السهم واحد حنه مصرى.

١٧- نسب السهم في ربح (خسارة) الفترة

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	صافي ربح (خسارة) الفترة – مالكي الشركة الأم المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
(٤٧٨٨٥٢٤)	(٣١٨٤٥٧٥)	٢٢١٢٤١٨٦
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
(٠٠٠٥)	٠٠٠٣	٠٠٢١
(٠٠٢٣)		صيغة السهم الأساسي في ربح (خسارة) الفترة (جنيه/سهم)

١٨- المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة من أعضاء مجلس الإدارة ومساهمي الشركة:

١- ضمن أرصدة العملاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة لأعضاء مجلس الإدارة

- تضمن أرصدة العملاء الظاهرة ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ٩) الأرصدة التالية والتي تخصل شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٩/٣٠	عملاء أراضي
٩١٤٣٦٢٥	٨٩٨٤٥٠٧	عملاء أراضي خدمات المنتجع والمرافق
٣٥٨٥٢٧٥٧	٥٥٨٠٦٢٩٧	الانخفاض في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الانخفاض في قيمة أرصدة عملاء خدمات المنتجع والمرافق
(٢٥٦٩٦١٢٧)	(٣٥١٩١٣٤٥)	
١٧١١٩٢٨٣	٢٧٤١٨٤٨٧	

٢/ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تتضمن أرصدة العملاء في ٢٠٢٠/٩/٣٠ والظاهره ضمن (ايضاح رقم ٩) مبلغ ٥٢٢٨٠٩٥٠٦ جنيه مصرى (مبلغ ٦٣٣٣٤٤٥١٩ جنية مصرى في ٢٠١٩/١٢/٣١) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة يستحق منه ١٥٩٩٧٥٣٧٣ جنية مصرى في ٢٠٢٠/٩/٣٠ (٣٨٣٣٦٧٨٤٧ جنية مصرى في ٢٠١٩/١٢/٣١) والباقي طويل الأجل وذلك مقابل شراء قطع اراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠ سبتمبر

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

الشركة ، بالإضافة إلى مصاريف خدمات منتجع مستحقة عليهم بلغت قيمتها ٥٣٣ ٥٥٦ في ٣٠/٩/٢٠٢٠ ٦٧٥٥ جنية مصرى في ٣١/١٢/٢٠١٩ .

٢- ضمن بند الدائون والأرصدة الدائنة

بلغت إجمالي التعاملات والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٤) مع المساهم شركة رواد السياحة - الرواد (والتي تملك أسهم بنسبة ٣٣.٧١٪) من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٦٦٧٨٨ جنية مصرى (١٢٠٠٠ جنية مصرى خلال عام ٢٠١٩) مقابل تأجير مقر الشركة بالقاهرة.

٣- ضمن أرصدة عمال دفعات مقدمة

تتضمن أرصدة العمال دفعات مقدمة والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٣) مبلغ ٣٧٦٣٧٠ جنية مصرى في ٣٠/٩/٢٠٢٠ (٤٦٠٤٥٩ جنية مصرى في ٣١/١٢/٢٠١٩) مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه ، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة.

٤- إيرادات النشاط

عن الثلاثة أشهر المنتهية في

٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
--	--	--	٥٤٤٠٥٠٠
--	--	١٤٣٦٨٩٨٦	--
--	--	١٤٣٦٨٩٨٦	٥٤٤٠٥٠٠

عن التسعة أشهر المنتهية في

إيرادات نشاط الشركة القابضة

مبيعات أراضي (مرحلة ثانية)

مبيعات أراضي وفيلات مشروع جمران (مرحلة أولى)

صافي إيرادات الشركة القابضة

إيرادات نشاط الشركة التابعة

إيرادات بيع وحدات مشروع طوايا

إيرادات إيجارات المحلات

إيرادات صيانة

إيرادات نشاط أخرى

صافي إيرادات الشركة التابعة

١٠٣٤٦٢٢٦	١٣٥٢٨٦٣٤	٢٦٠٢٣٩١٧	٣٤٦٨٤٧٦٩
٣٧٠٦٤	٥٦٧٣١٥	٧٧٣١٨٢	١٢٦٣١٤٧
٣٢٥٦٥٦	١٩٤٨٩٤	٦٢٠٨٢٦	٥٤٨٤٥٥
٥٤٦٨٩٥	٨٠٣٩٤٦	١٠٨٦٠٥٢	١٣٥٥١١١
١١٥٨٨٨٤١	١٥٠٩٤٧٨٩	٢٨٤٥٣٩٧٧	٣٧٨٥١٤٨٢
١١٥٨٨٨٤١	١٥٠٩٤٧٨٩	٤٢٨٢٢٩٦٣	٩٢٢٥٦٤٨٢

٥- إيرادات خدمات مؤدah

عن الثلاثة أشهر المنتهية في

٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
٢٢٢٩٤٨٢٦	١٤٥٩٨٣٤٦	٤٤٤٤١٥٤٩	٢٧٨٦٦٥٢٠
٨٢٣٦١٧١	٥٩٨٠٤٤٦	١٩٥٠٩٧٠٢	١٥٠٦٦٠٦٨
٩٧٠٣٠٨	٦٥٣١٦٥	٢٢٦١٠٢١	١٦٨٠١٧٧
٢٠٠٤٩٧	--	٤٥٠٨١٩	--
٨٣٩٢٦١٢	٨٣٥٠٦٧٠	٢٣٢٠٨٧١١	٢٥٢٣٥٦٩٤
٤٠٠٩٤٤١٤	٢٩٥٨٢٦٢٧	٨٩٨٧٦٨٠٢	٦٩٨٤٨٤٥٩

إيرادات خدمات توريد كهرباء

إيرادات خدمة توريد مياه

إيرادات توريد مياه ري

إيرادات خدمات اتصالات

إيرادات خدمات المجتمع *

تنتمل إيرادات خدمات المنتجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢٠.٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويًا بدءاً من ١/١/٢٠١٣ . وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العمال عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦ . وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العمال إبتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣٠.٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأرضى المباعة لهم، وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥٠.٨ جنيه مصرى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

/ متر للمطوريين و٤٠.٨ للأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨ ، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٧/٧/٢٠١٩ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦٠.٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ .

٢١ - تكلفة الحصول على الإيراد

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	تكلفة مبيعات أراضي تكلفة مبانى فيلات مباعة
--	--	--	٦٥٨٦٠٤٧	
--	--	١٠١٣٥٨١٧	--	
--	--	١٠١٣٥٨١٧	٦٥٨٦٠٤٧	
إضاف : تكاليف النشاط - الشركة التابعة *				
٦١٢٩٢٧٢	١١٧٤١٧٩٤	١٥٩٣٣٥٦١	٢٩١٥٨٩١٢	
٦١٢٩٢٧٢	١١٧٤١٧٩٤	٢٦٠٦٩٣٧٨	٣٥٧٤٤٩٥٩	

* تمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه في تكلفة الوحدات المباعة بمشروع طوابا وتكلفة تشغيل نشاط تأجير المحلات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمنتجع سهل حشيش بالغردقه، وفيما يلى بيان تلك التكاليف عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ :-

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	تكلفة بيع وحدات مشروع طوابا تكلفة صيانة ونظافة وامن وحراسة أهلات التشغيل والاستثمار العقاري (ايضاح رقم ٤٤٥) ضريبة عقارية أخرى
٤٧٦٢٨٣٥	١٠٣٧٧٠١٥	١٢٠٢٢٧٠٢	٢٤٥١٦٨٩٠	
٦٢٩١٩٧	٤٨٩٥٦٢	١٧٤٩٩٩٥	١٩٩١٤٠٩	
٤٧٤٩٥٥	٥٣١١٦٠	١٣٧٨٧٤٥	١٦١٣٥٦٦	
١٨٩٢٢٠	١٨٩٢٢٠	٥٦٧٦٦٠	٥٦٧٦٦٠	
٧٣٠٦٥	١٥٤٨٣٧	٢١٤٤٥٩	٤٦٩٣٨٧	
٦١٢٩٢٧٢	١١٧٤١٧٩٤	١٥٩٣٣٥٦١	٢٩١٥٨٩١٢	

٢٢ - تكلفة خدمات مؤداه

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠	تكلفه كهرباء تكلفه مياه تكلفه مياه رى تكلفه تشغيل الشاطئ إهلاك أصول التشغيل - ايضاح رقم (٤) أجور ومرتبات وما فى حكمها تعاقديات عمالة مؤقتة تعاقديات أمن وحراسة مصروفات نظافة مصروفات سيارات مصروفات الصيانة مصروفات أيجارات مصروفات أخرى
٢٨٠٩٣١٩٠	١٨٣٠٣٠٣٣	٥٨٤٤٥٨٢٠	٣٩٦٠٢٢٧٧	
١٤٤٤٤٧٢	١١٩٤٦٣٣	٣٥٧٩٤٠١	٣٠٢٢٩٠٦	
٢٤٧١٩٩	٢٤٧١٩٩	٧٤١٥٩٩	٧٤١٥٩٩	
١٣٠٨٦١	١٦٩٢٨٥	٣٦٠٦٨٤	٢٨٨٢٣٨	
٤٨٥٢٨٩٦	٢٠٥٢٠٢٤	١٤٦٥٦٠٨٠	٦٢٣٧٩٣٠	
٤٧٣٢٩٢٧	٣٢٨٠٢٧٢	١١٢٦٤١٤١	١١٠٤٢٠٤٩	
٥٠٣٢٨٨٧	٢٩٩٦١٣٩	١٤٢٠٠٨٨٨	١١٨٠٣١١٨	
--	٢٨٦٦٧٩٦	--	٢٨٦٦٧٩٦	
٨٣١٦٢٢	٨١٤٣٩٥	٢٣٤٧٦٢٩	٢٧٧٨٦٤٢	
٧٤٥٣٠٤	٤١٧٨١٢	٢٣١٢١٤٩	١٧١٨٨٧٥	
١٤٠٩٥٩١	٥٠١٢٦٩	٣٢٣٩٤٦٦	١٢٨٣٤٧٥	
٢١٢١٥٤	٢٦١٢٢٣	٧٤٢٢٣٢	٨٨٢١٩٩	
٥٧٧٠٢٤	١١٠٥٢١٦	٣٠٨٢٨٤٦	٢٣٤٥٣٥٧	
٤٨٣١٠١٢٧	٣٤٢٠٩٢٩٦	١١٤٩٥٢٩٣٥	٨٤٦١٣٤٦١	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠ سبتمبر ٣٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	
٣٥٩٥٣٨٧٢	٢٢٤٩٩٤٧٠	٧٩٤٧٣٣٤٧	٥١٧٤١٩٨٢	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه رى واتصالات وأخرى
١٢٣٥٦٢٥٥	١١٧٠٩٨٢٦	٣٥٤٧٩٥٨٨	٣٢٨٧١٤٧٩	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
٤٨٣١٠١٢٧	٣٤٢٠٩٢٩٦	١١٤٩٥٢٩٣٥	٨٤٦١٣٤٦١	

٤٣ - إيرادات أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	
٧٥١٤٠١	٧٠٦٨١٣	١٨٠٢٩٩٣	٢١٠٧٢٩٤	تأجير أراضي فضاء وأبراج الاتصالات
١٩٢٢٠٠٠	١٥٥٩٦٥٤	٤٤٧١٧٠٠	٣٣٥٧٨٧٣	تأجير شاطئ
١٨٠٠٠٠	٩٩٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٤٩٥٠٠٠	تأجير الرصيف البحري
٥٥٢٦٦٠	١٧٣٦٨٦	١٢٨٥٩٢٣	١٥٦٠٩٥٣	مد مراقب لاراضي العملاء
--	٣١٠٠	١٧٩٩	٣١٠٠	أرباح رأسمالية
١٢٠٣٧٩٨	٥٤٢٢٧٤	٢٠٠٣٨٠٠	١٣٨٠٦٥٢	متعددة
٤٦٠٩٨٥٩	٣٠٨٤٥٢٧	١٠١٠٦٢١٥	٨٩٠٤٨٧٢	

٤٤ - مصروفات بيع وتسويق

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	
١٣٢٤٥٣٤	١٠٤٦١٩٩	٣٦٩٢٢٠٢	٣٧٩٥٥١٣	أجور ومرتبات وما في حكمها
٢٨٧٦٨٠٨	٢٠٩٣٥٠٨	٧٣٥٦٤٢٢	٦٧٦٧٨٢٢	عمولات مبيعات أراضي ووحدات سكنية
٤٥٧٩٠٩١	١٤١٣٣٤	١٥٠٥٩١٧٠	٢٤٣٥٦٧٨	مصروفات دعاية وترويج وإعلان
٨٢١٩٣٥	١٥٦٦٣٤	١٧٧٦٥٦٠	٦٠٠٣٥٩	أخرى
٩٦٠٢٣٦٨	٣٤٣٧٦٧٥	٢٧٨٨٤٣٥٤	١٣٥٩٩٣٧٢	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٥ - مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها *
٣٤٦١١٧٥	٢٨٢٧٥٣٦	١٣٧٥٦٧٩٧
٥١٧٥٠٠	٨٢٨٤٨٥	١٥٠٦٧٥٠
--	٣٧٧٩٤٣	--
--	--	٩٠٠٠
٥٥٦٦٢٧	١٣٠٠٧٥	٢٢٤٦٣٠٣
٤٢٨٤٦٣	٧٧٤٤٠	١٤٩١٦٨٧
٤٢٦٤٠٣	٥٦٧٢٦٩	١١٤٢٦٨٣
١٣٥٨٧٨	٣٩٩٥١	٤٨٩٢١٨
٧٨٥٤٠٠	٨٧٥٤٣٨	٢٣٥٦٢٠٠
٢٥٧١٩٢	١٣٤٨٩٨	٧١٥٨٨٤
١٤٤٠٠	١٣٧٢٢٣	٦٥٩١٤٩
٣٤٠٩٧٥٢	١٣١٣٦٦٩	٤٩٠٨١٨٤
١٠١٢٢٣٩٠	٧٣٠٩٩٤٧	٢٩٢٨١٨٥٥
		٢٦٥١٤١٤١

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٥١٧٥٠٠	٨٢٨٤٨٥	١٦٢٢٤٨٥
--	٣٧٧٩٤٣	١٩٠٣٠٠٢
--	--	--
٣٤٠٩٧٥٢	١٣١٣٦٦٩	١٢٢٥٩٧١٢
١٠١٢٢٣٩٠	٧٣٠٩٩٤٧	٢٩٢٨١٨٥٥
		٢٦٥١٤١٤١

* تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠ % من راتب السيد العضو المنتدب حيث يتم تحويل نسبة ٥٠ % الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٤٦ - مصروفات (إيرادات) أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عبد الأنصحان في قيمة أرصدة العملاء (ايضاح رقم ٩)
--	--	١٤٧٥٩٠١٩
(٥٣٥٨١٩٦)	(٥٣٥٨١٩٦)	--
١٧٣١٠٩٧	١٧٣١٠٩٧	٧٠٣٢٤
(٨٣٤٩٠٨)	(٩٥١٤٩٥)	--
(٤٤٦٢٠٠٧)	(١٥٨٤٦٩٨)	١٤٨٢٩٣٤٣

٤٧ - صافي تكلفة التمويل
 تمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١٩/٩/٣٠

١٣١٢٩٣٥	١٥١٥٢٧٠	٦١٦٥٧٤٩	٤٨٣٨٧٠٩	فواتد دائنة
(٧١٩٤٦١٦)	(٨٠٧٥٤٨٤)	(٢٢٨٨٥٨٥٢)	(٧٢٤٦٥٦٤)	فرق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٥٨٨١٦٨١)	(٦٥٦٠٢١٤)	(٢١٧٢٠١٠٣)	(٢٤٠٧٨٥٥)	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٨- ضريبة الدخل

الضريبة الموجلة	رقم	ايضاح	عن التسعة أشهر المنتهية في	عن الثلاثة أشهر المنتهية في	
			٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
			٣٥٤٨٨١٣	٣٧٦٣٤٢١	٢١٧٥٣٠٨٢

٣٥٤٨٨١٣	٣٧٦٣٤٢١	٢١٧٥٣٠٨٢	(٢٨٦٨٩٣٦)	(١-٤٨)	الضريبة الموجلة
			(٢٨٦٨٩٣٦)		

٤٩- التزامات ضريبة مؤجلة

رصيد الأصول	رصيد الأصول			
(الالتزامات)	(الالتزامات)			
المكون خلال	الضربيبة في			
الفترة	الفترة			
٢٠٢٠/٩/٣٠	٢٠٢٠/١/١			
(٦٨٠٦٨٢١)	(٣٣١٠٣٠)	(٦٤٧٥٧٩١)		ضريبة مؤجلة عن فروق أصول ثابتة
(٥٢١٨٠٩٢٤)	٣٣٥٦٧٠	(٥٥٥٣٦٥٩٤)	(٤٣٣٦٦٢)	ضريبة مؤجلة عن فروق ترجمة عمليات الأجنبية الغير محققة
٤٨٦٨١٨	(٩٢٣٠١٧٨)	٩٧١٦٩٩٥		ضريبة مؤجلة عن خسائر ضريبية مرحلة
٣٠٨٩٩٤١٤		٢٧٥٦٢٨١٣		ضريبة مؤجلة عن فروق مخصصات واصمحلال عمالء
(٢٧٦٠١٥١٣)	(٢٨٦٨٩٣٦)	(٢٤٧٣٢٥٧٧)		صافي الأصول والالتزامات الضريبية

٤١- تمثل الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل ما يلي

٢٠٢٠/٩/٣٠				
٩٩٦١٢١١				مخصصات واصمحلال في العمالء والمدينون
٥٢٤٦٤١٥				صافي خسائر فروق ترجمة عمليات أجنبية - الشركة التابعة
٤٩١٥٥٧١٦				خسائر ضريبية مرحلة - الشركة التابعة
٦٤٣٦٣٣٤٢				

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٤٢- الحقوق غير المسيطرة / الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي المجمع في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

٢٠٢٠/٩/٣٠			
(٨٦٤٩٣٥١)			
		٢٠٢٠/١/١	رصيد:
٥٨٨٧٣			
(٨٥٩٠٤٧٨)			

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠ سبتمبر

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣- الموقف الضريبي

الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجعات السياحية وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية المستقلة في ٢٠٢٠/٩/٣٠ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية.

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخصيص الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، تمت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٧

تم الفحص والربط والسداد عن تلك الفترات.

سنة ٢٠٠٨

تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسدة بالإضافة إلى زيادة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٦٤٠٨٩٦٥ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتبيه سداد الضريبة بنموذج (٣٦-سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٤٧٣٦٧٠ جنيه مصرى عن القيمة غير المسدة من وجاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات المأمورية بخصوص وجاء المادة (٥٧) العمولات.

ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وتمتسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إستلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالمأمورية وتم إنهاء أعمال الفحص والتي اسفرت عن خسائر ضريبية مرحلة حوالي ١٧١ مليون جنيه ترحل حتى عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى الأوعية المستقلة البالغ قيمتها ١٣٠٤٢٠ مليون جنيه مصرى بضريبة قدرها ٢٧ مليون جنيه مصرى والجاري تسويتها مع ما سبق سداده للمأمورية ، وتم أخطار لجنة الطعن بصورة رسمية بنتيجة إعادة الفحص وصدر قرارها بناء على ذلك بأنهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف ، وجاري تسوية ضريبة الأوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠١٨ - ٢٠١٤

تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وتم طلب الفحص عن السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ من قبل المأمورية وجاري التجهيز للفحص.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨

تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١٦٦٥ جنيه مصرى ، وتم السداد.

قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٦ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١٢٢١ جنيه مصرى وتم السداد.

تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣٠٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافتقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعتبرت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة

المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١.٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١ ٦٥٩ جنيه مصرى لغير وتم أنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً وأخطر لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت الأمورية بربط تقديرى عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وتم إعادة الفحص والربط الضريبي لتلك السنوات بمبلغ ١.٢٣٠ مليون جنيه تقريباً وجاري سدادها وتسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم اجراء الفحص لتلك السنوات وتم أخطرار الشركة بنتيجة الفحص عن فروق ضريبية عن الاقرارات عن تلك السنوات وفقاً لقرار اللجنة الداخلية في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ بقيمة اجمالية ٣٦٩ ٧٣١ جنيه مصرى وتم سداد الضريبة بالكامل وجاري تسوية الغرامات.

عام ٢٠١٩

قامت الشركة بخصم وتوريد الضريبة في الميعاد القانوني.

ضريبة المبيعات

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدليلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.

- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٧٩٣ ٣٥٩ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.

- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفارق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيه مصرى بخلاف الضريبة الإضافية وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.

- تم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفارق ضريبية قدرها ٦٣١ ١٩٠ جنيه مصرى بخلاف الضريبة الإضافية وتم سداد تلك الفروق الضريبية.

- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ في الميعاد القانوني.

ضريبة الدعم

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.

لم تقم الأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٩.

الموقف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٣٠/٩/٢٠٢٠ وبما يتوافق مع النظام الضريبي الساري بجمهورية مصر العربية.

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة مغفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٨

تم الفحص من بداية النشاط والربط والانتهاء حتى ٢٠٠٨

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

سنة ٢٠٠٩

تم فحص عام ٢٠٠٩ و مباشرة اللجنة الداخلية وكانت نتيجة الفروق الضريبية مبلغ ٦٦٦٦٥ جنيه مصرى وتم تحويلها إلى لجان الطعن وصدر قرار بتأييد القرار وجاري السير في اجراءات تسوية تلك الفروق وتم رفع دعوى قضائية ضد وزير المالية - رئيس مصلحة الضرائب أمام محكمة مجلس الدولة بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨ و تم تقديم طلب بالتجاوز عن غرامات التأخير وتم الموافقة عليه بخلاف ماده ٨٧ مكرر وتم الاعتراض عليها لحين الربط النهائي.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ١٤٤٥٩٠ جنيه مصرى طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن في المواعيد القانونية.

تم فحص ٢٠١١-٢٠١٢ و اسفرت عن خسائر ٦٣١٦٦٣٢ جنيه مصرى ، ٢٣٧٨٥٥٩٨ جنيه مصرى على التوالي وضريبة وعاء مستقل ٤٠٠، ٦٣٠، ٤٠٠ جنيه مصرى على التوالي طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦

تم فحص السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وأسفر بضريبة قدرها عن ٢٠١٣ بمبلغ ٣٣٧٩٢٩٧ جم وضريبة وعاء مستقل بمبلغ ٥٦٣٢٥ جم وعن ٢٠١٤ أسفرا عن خسائر قدرها ٢٠٨٧٨٩٧ جم وضريبة وعاء مستقل بمبلغ ١٦٧٥ جم وعن ٢٠١٥ أسفرا بضريبة قدرها ٦٠٧٣٨٤٤ جم وضريبة وعاء مستقل بمبلغ ١٠٥ جم وعن ٢٠١٦ أسفرا بضريبة قدرها ١٤٣٠١٤٧ جم طبقاً لنموذج ١٩ وتم الطعن في المواعيد القانونية وجاري تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن.

السنوات ٢٠١٧، ٢٠١٩

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم الفحص حتى عام ٢٠٠٩ وتم سداد الفروق الناتجة عن أعمال الفحص.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائم مرحل للشركة طرف المأمورية بمبلغ ١٣٢٢٧٤ جنيه مصرى.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦

جارى تجهيز المستندات لفحص تلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩

تقوم الشركة بسداد الضريبة شهرياً من وجهة نظرها في المواعيد القانونية.

ضريبة الدخنة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

لإيضاحات المتممة لقواعد المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بإيضاحات المتممة لقواعد المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعوام، وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ض دمغة بفروق قدرها ١٧٣ ٢٥٥ جنيه مصرى وتم الطعن عليه في المواجه القانونية وتم سداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى من تحت الحساب خلال إبريل ٢٠١٥.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦

تم فحص السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وأسفر عن ضريبة قدرها ١٧٣١ ٠٩٧ جم طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة دمغة وتم الطعن في المواجه القانونية وجاري تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن.

الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بديلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ١٧٤ ٣٢٤ جنيه مصرى وتم سداد مبلغ ٧٦ ٧٧٢ جنيه مصرى من تحت حساب الفروق خلال شهر يوليو ٢٠١٦، وبلغ ٥٥٢ ٩٧ جنيه مصرى خلال عام ٢٠١٧.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ٤٠٥ ١٧٦ جنيه مصرى بخلاف غرامة التأخير وتم سداد مبلغ الفروق بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٨ وتم تسوية مبلغ غرامة التأخير.

الضريبة العقارية

السنوات من يوليو ٢٠١٢ حتى ديسمبر ٢٠١٩

تم الربط والسداد والحصول على شهادة من الأمورية بسداد مستحقات تلك الفترة.

سنة ٢٠٢٠

تم ربط مبلغ ٨٨٠ ٧٥٦ جنيه مصرى كضريبة عقارية مستحقة للمصلحة عن عام ٢٠٢٠ ولم يتم السداد حتى تاريخ اصدار القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠.

الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى الأموريات المختصة في المواجه القانونية وتم فحص الشركة عن الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ وأسفر عن ضريبة مقدارها ٤٩٧ ٣٣٨ جنيه مصرى وتم الطعن عليها وتمت المناقشة في اللجنة الداخلية أسفرت اللجنة عن ضريبة مقدارها ٤٧٧ ٣٦٦ جنيه مصرى وتم السداد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨.

٣١- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمديون والأرصدة المدينية) وكذا الإلتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية إلتزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٧٢٥ ١٩٣ ١٦٦ جنيه مصرى، ٨٤٥ ٢٢٠ ٨٢٣ جنيه مصرى على التوالي، فيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي .

العملات الأجنبية	فائض
الدولار الأمريكي	٢١ ٥٢٦ ٣٣٦
يورو أوروبي	١٠٣ ١٢٥
جنية إسترليني	١٧ ٦٧٧

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر الساري في تاريخ قائمة المركز المالي.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد إلتزاماتهم وعقود بيع الأراضى التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاة العملاء بكمال قيمة الأرضى.

٣٢- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الاحتياطي القانوني لتعطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣٣- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقرر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية لمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٢٠١٩ ٧٨ ٨٦٣ ٩٨٠ جنيه مصرى، (إيضاح رقم ٣-٧) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح ب تقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى إلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى ، عقدت أول جلسة بعد الإحالـة من الدائـنة أولـى أفرادـ في ١١ مايـو ٢٠١٩ وبـذلك الجـلة تم تـأجيل الدـعـوى إـدارـياً إـلى جـلـسة ٤ يولـيو ٢٠١٩ وبـذلك الجـلة تم إعادة التـأـجـيل إـلى جـلـسة ٢٦ أكتـوبر ٢٠١٩ وـذلك لإـعلـانـ الهـيـئةـ بـإـحالـةـ

الدعوى إلى دائرة أخرى وبنك الجلسة دفع محامي الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتلخيص وليس عقد وطلب أحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحافظ مستدات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للإطلاع ، وبنك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالادخار ، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وبنك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ سبتمبر ٢٠٢٠ ثم لجلسة ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠.

٢- وجرى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مرحلة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السادس يستنادا على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصريف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية ، وتعديلاته بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارات سالفي الذكر لا ينطبقا على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩٩٥ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥ ، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمؤرخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسري على الواقع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للواقع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذ تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعد هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرفي الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت ان الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة ، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روبي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة ، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد الا بتكميل مراحله.

- إن الشركة قد اوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مراقب (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي؛ - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحله الثالثه. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضي تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية أراضي المرحلة الثالثه وموافقتها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي توكل ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لـهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع ، لذا فإننا نرى أن القضية مرحلة الكسب

هذا وجرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب معنوق بسيوني وحنواي للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني أنها لا تسري على العقد ، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقدي متكامل ، علاوة على وفاء الشركة بالالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدأ في تنميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أية شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الاخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط وشروط الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

٣ - قالت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضى لأحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب العدل الذى انتدب لجنة ثلاثة من الخبراء المختصين لادارة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتى أصدرت تقريرها للمحكمة والذى بمحبته باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبحلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصاروفات الدعوى وأتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم فى جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ وفي تلك الجلسة أصدرت محكمة إستئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بدعوى طعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وي بتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يتم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم أغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يتم الطاعن بأتخاذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستجل بالدعوى بتاريخ ٨/٣/٢٠٢٠ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة .

٤ - توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضى بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الإلتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زلت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣٤ - قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

تاريخ التطبيق*	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة او المعدلة
يسرى المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠	نقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٦) و(٤٥) و(٤٠) المعدلين معًا في نفس التاريخ.	١ - يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفترات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"
	عند تطبيق التعديل بالمعيار.	٢ - طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالى. ٣ - تم استبدال نموذج الخسائر المحققة فى قياس الأضمحلال	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
	للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأضمحال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.		

تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)

- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:
 - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩
 - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"
 - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: "العرض"
 - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: "الاعتراف والقياس"
 - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: "الإفصاحات"

الشركة المصرية المنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

تاریخ التطبيق*	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير، ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغىها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد.	معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"
يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير، ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار إلا أنه لا يوجد عقود إيجار هامة للشركة تؤثر جوهرياً على القوائم المالية للشركة	١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥" ويلغىه.	معايير محاسبة مصرى جديد (٤٩) "عقود التأجير"
بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير		٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصلي المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.	
		٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.	
		٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	

٥- التوسيع في متطلبات الإفصاح والعرض.

يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير، ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار إلا أنه لا يوجد عقود إيجار هامة للشركة تؤثر جوهرياً على القوائم المالية للشركة	١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥" ويلغىه. ٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصلي المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.	معايير محاسبة مصرى جديد (٤٩) "عقود التأجير"
		٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

* تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
التمويلي" ، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتحضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتصصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ .	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل المعايير المحاسبة المصرية المعدل رقم (٣٨) "المزايا العاملين" .	معايير المحاسبة المصرية المعدل رقم (٣٨) "المزايا العاملين"
يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلاها:	معايير المحاسبة المصرية رقم (١٧) "القواعد المالية المستقلة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات ذوي العلاقة"
يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩ .	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	- معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٢) "القواعد المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"

وتقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير .
 - بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها

الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠.

- بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الأدوات المالية، (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء، (٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠.

٣٥- الاحداث الهامة

١-٣٥ تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والانكماس الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوى العالمي والمحلية والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصورة مختلفة وعلى نشاط السياحة والاستثمار العقاري السياحي في مصر بصورة خاصة.

- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القرارات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعروض من الأراضي ووحدات الإسكان السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الاراضي والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات

- ويخلص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:

- إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المتربطة على مشروعات الشركة:-

مشروع جمران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جمران حيث أن المتبقى من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.

مشروع تو سيفتي: تم التعاقد على بيع عدد ٦ وحدات من أصل ٨٤ وحدة، ولا يوجد عقود تم توقيعها خلال في الفترة من مارس حتى سبتمبر ٢٠٢٠، بما يعني أن نسبة كبيرة من المشروع لم تباع كذلك لم يتم التعاقد على إنشاء المشروع بعد، هذا وقد قررت إدارة الشركة القيام بأعاده دراسة المشروع متضمنا التكاليف التقديرية الإجمالية للانتهاء منه في ضوء ظروف السوق السائدة حتى لا يكون هناك تأثير على ربحية المشروع.

* مشروعات شركة سهل حشيش (شركة تابعة).

مشروع باى فيلنج:

تم التعاقد على بيع عدد ١١٨ وحدة من أصل ٢٠٢ وحدة بالإضافة الى دفعات حجز والبدء في اجراءات التعاقد لعدد ١٩ وحدة ، وأنه لم يتم التعاقد على إنشاء المشروع بعد.

باى كندوز:

تم التعاقد على بيع عدد ٢٣ وحدة من أصل ٦٠ وحدة بالإضافة الى دفعات حجز لعدد (١) وحدة، وأنه لم يتم التعاقد على إنشاء المشروع بعد.

أراضي الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استراتيجي من الأراضي كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة، ولم تبرم تعاقديات جديدة عن الفترة منذ بدء تداعيات فيروس كورونا المستجد وحتى تاريخه .

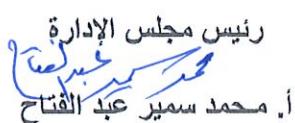
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

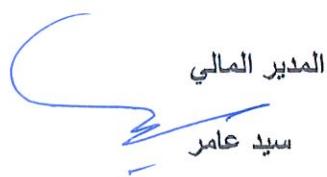
- إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
- استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضي وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
- قيام الإدارة بدراسة البديل المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الانشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.
- تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
- دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
- التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

٢-٣٥ أرقام المقارنة

تمت تعديل أرقام المقارنة لتتمشى علي عرض القوائم المالية للفترة الحالية وفيما يلي هذه التعديلات:-

بعد التعديل	تعديل	قبل التعديل	
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
١٤٦٢٠٥١٠٦٥	٣٩٥٤٠٢٧٩	١٤٢٢٥١٠٧٨٦	عملاء أوراق قبض
(٦٧٣٤٦١١٠)	٣٨٥٦٤٢٦٧٠	(٤٥٢٩٨٨٧٨٠)	عملاء - دفعات مقدمة
(٦٩٩٢٩٥٣٤٧)	(٤٢٥١٨٢٩٤٨)	(٢٧٤١١٢٣٩٩)	دائعون وأرصدة دائنة أخرى

رئيس مجلس الإدارة

 أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

 سيد عامر